القرار يفتح جبهة جديدة من الصراع الإقتصادي بين الولايات المتحدة والصين

الرئيس الأميركي يُقيِّد الإستثمارات التكنولوجية الأميركية في الصين

وبيجينغ تُعدُّه «إنحرافاً خطراً»

الرئيس الأميركي جو بايدن

أصدرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، أمراً تنفيذياً بتقييد بعض الإستثمارات الأميركية في صناعة التكنولوجيات الحساسة في الصين، حيث يقول البيت الأبيض إنها «تشكل مخاطر أمنية وتهدّد الأمن القومي الأميركي». ويضع القرار التنفيذي عمليات فحص يُمكن أن تحدّ من قدرة شركات الأسهم الخاصة الأميركية في الإستثمار في الشركات الصينية العاملة في مجال التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية مثل الحوسبة والذكاء الإصطناعي وأشباه الموصلات. وهي خطوة من المُتوقع أن تُثير غضب بيجينغ، وستعني فتح جبهة جديدة في الصراع الإقتصادي بين الولايات المتحدة والصين.

وتهدف إدارة بايدن بهذا الأمر التنفيذي، إلى تضييق الخناق على الإستثمارات في صناعات معيّنة، ومنع رأس المال وشركات الأسهم الخاصة والخبرة الأميركية من المساعدة في تطوير التقنيات التي يُمكن أن تدعم التحديث العسكري الصيني. ويستثني القرار أنواعاً معينة من الإستثمارات التي لا تحتمل نقل المعرفة والخبرات الأميركية التقنية مثل الإستثمار في الأوراق المالية وصناديق التحوط في البورصات العالمية.

وقال كبار مسؤولي إدارة بايدن: «إن هناك قلقاً متزايداً من أن تُسهم الأموال والإستثمارات الأميركية وأصحاب الأسهم الخاصة في الشركات الصينية، في أن تحصل الصين على المعرفة والتقنيات التي تساعدها على التفوق على الولايات المتحدة في هذه التقنيات».

وأضاف المسؤولون الأميركيون: «أن القيود التي شملها القرار التنفيذي، ستمنع شركات الأسهم الخاصة ورأس المال الإستثماري من الإستثمار في بعض قطاعات التكنولوجيا الفائقة، مثل الحوسبة الكمية والذكاء الإصطناعي وأشباه الموصلات المتقدّمة، في محاولة لوقف تحويل الدولارات الأميركية والخبرة إلى الصين. كما سيتطلّب من الشركات الأميركية التي تقوم بإستثمارات في نطاق أوسع من الصناعات الصينية الإبلاغ عن هذا النشاط، ما يمنح الحكومة رؤية أفضل في التبادلات المالية بين الولايات المتحدة والصين».

ولمّح مسؤولون كبار إلى أن القيود الصريحة على الإستثمار ستستهدف بشكل ضيّق قطاعات قليلة يُمكن أن تساعد الجيش الصيني في تطوير الصناعات العسكرية، ولكن ليس تعطيل الأعمال التجارية المشروعة مع الصين. وأشار المسؤولون إلى أن هذا الأمر التنفيذي «إستغرق إعداده أكثر من عام، ويُرجّح أن ينطبق فقط على الإستثمارات الجديدة»، وقال المسؤولون: «إن البيت الأبيض تشاور مع كل الحلفاء والخصوم قبل صوغ الأمر التنفيذي بمن فيهم المسؤولون الصينيون».

ويأتي الأمر التنفيذي، وسط إجماع من الحزبين الديموقراطي والجمهوري، على أن الصين تستفيد من رأس المال والخبرة الأميركية لتطوير تقنيات يُمكن أن تضرَّ بالولايات المتحدة عسكرياً وإقتصادياً. وسيكون هذا الإجراء من الخطوات المهمة التي تتخذها

الولايات المتحدة، وسط صدام إقتصادي مع الصين لتضييق الخناق على التدفقات المالية الصادرة. ويُمكن أن يُمهّد الطريق لمزيد من القيود على الإستثمارات بين البلدين في السنوات المقبلة.

وتُحاول إدارة بايدن تحقيق نوع من التوازن بين تقنين المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، والإعتراف في الوقت نفسه بالأدوار المهمة التي يلعبها كل إقتصاد للآخر. وقد أشارت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين مؤخراً، إلى أن القرار سيستهدف فقط قطاعات معيّنة، ولن يكون له تأثير جوهري على مناخ الإستثمار في الصين، وشدّدت على أن قيود الإستثمار الأميركي لن تؤذي الصين بشكل أساسي.

وخلال زيارتها للصين مؤخراً، أكدت يلين أنه «يُمكن تحقيق علاقة إقتصادية تعود بالنفع على الجانبين على المدى الطويل»، موضحة «أن الولايات المتحدة لا تسعى للإنفصال عن الصين».

وقالت سالوني شارما، المتحدّثة بإسم مجلس الأمن القومي: «لقد ركّزت إدارة بايدن من البداية على صوغ نهج يعالج مخاطر الأمن القومي الناشئة عن الإستثمارات الخارجية بطريقة فعّالة وقابلة للتنفيذ، ولها تأثير على جهود الحكومة الصينية لإكتساب قدرات حساسة أكثر من تأثيرها على القدرة التنافسية للشركات الأميركية».

تهدئة أم إثارة توتُّرات

وقد سعت إدارة بايدن إلى تهدئة التوترات مع الصين، وقام وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بزيارة لبيجينغ، حيث إلتقى عدداً من المسؤولين الصينيين، تبعتها زيارة وزيرة الخزانة جانيت يلين التي شدّدت على «أهمية التنسيق والتعاون بين البلدين، بما يُحقق مصالح الإقتصاد العالمي».

وشدّد مسؤولو بايدن، على أن الإجراءات المستهدفة المتخذة ضد الصين، تهدف فقط إلى حماية الأمن القومي للولايات المتحدة، وليس الإضرار بالإقتصاد الصيني. في الوقت نفسه، واصلت إدارة بايدن الضغط من أجل «إزالة المخاطر» عن سلاسل التوريد من خلال تطوير الموردين خارج الصين، وقد عزّزت بشكل مطّرد قيودها على بيع تقنيات معينة إلى الصين، بما في ذلك أشباه الموصلات للحوسبة المتقدمة.

لكن الزيارات والرسائل الأميركية لم تهدّئ غضب الصين، وقالت المتحدّثة بإسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ: إن الصين تُعارض تسييس وتسليح التجارة وقضايا التكنولوجيا.

ردُّ الفعل الصيني

من جهتها، أعلنت بيجينغ، أن الإجراءات الأميركية الجديدة لتقييد الإستثمار في التكنولوجيا الصينية «تعطل بشدة» أمن سلاسل الإمداد العالمية، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وقال متحدّث بإسم وزارة التجارة الصينية، إن الأمر التنفيذي للرئيس الأميركي جو بايدن في هذا الشأن «ينحرف بشكل خطر عن إقتصاد السوق، ومبادئ المنافسة العادلة التي طالما روّجت لها الولايات المتحدة، كما يضرُّ بنظام التجارة الدولية ويُعطّل بشدّة أمن سلاسل التصنيع والإمداد العالمية».

وأضاف المتحدّث: «تُعرب الصين عن قلقها الشديد حيال ذلك، وتحتفظ بالحق في إتخاذ إجراءات»، وفق بيان الوزارة، الذي لم يذكر أي إجراءات مضادة محدّدة.

وأشار المتحدّث بإسم وزارة التجارة الصينية إلى أن بلاده تأمل في أن «تتفادى الولايات المتحدة عرقلة التبادل والتعاون الإقتصادي والتجاري العالمي بشكل مصطنع، ووضع عقبات أمام تعافي الإقتصاد العالمي أيضاً».